الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين وغير المقيمين سجل مستوى قياسياً عند 61,7 مليار دينار بنهاية أغسطس

4,56 مليارات دينار قروضاً جديدة مُنحت في 8 أشهر

■ 3,94 مليارات دينار ودائع جديدة للمقيمين وغير المقيمين استقبلتها البنوك منذ بداية العام ■ ارتفاع القروض الإسكانية لتصل إلى مستوى 17,07 مليار دينار بنهاية الشهر الماضي

علاء مجيد

كشفت أحدث بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي عن استمرار قوة النشاط الائتماني في الكويت خلال أول 8 أشهر من العام الحالي 2025، إذ ارتفع إجمالي القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين بقيمة 4,56 مليارات دينار، ليسجل الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية مستوى قياسيا عند 61,73 مليار دينار بنهاية أغسطس الماضي، مقارنة بـ57,17 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنمو نسبته 8٪.

وعلى أساس شهري، سجلت القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين ارتفاعا بقيمة 641 مليون دينار، وبنسبة نمو 1٪، مقارنة بـ61,1 مليار دينار بنهاية يوليو 2025، وعلى أساس سنوي، ارتفعت القروض خلال الفترة من يناير حتى أغسطس 2025 بقيمة 6,31 مليارات دينار، وبنسبة نمو 11,4٪ مقارنة بـ55,41 مليار دينار بنهاية أغسطس 2024.

وتفصيلا، سجلت القروض الممنوحة للمقيمين 52,5 مليار دينار بنهاية أغسطس الماضي، بزيادة خلال الفترة من يناير حتى أغسطس بقيمة 3,1 مليارات دينار وبنسبة 6,2٪ مقارنة برصيدها البالغ 49,41 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، فيما سجلت القروض الممنوحة لغير المقيمين 9,23 مليارات دينار بنهاية أغسطس، بارتفاع خلال الفترة نفسها بقيمة 1,47 مليار دينار وبنسبة نمو 19٪ مقارنة بـ7,75 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024.

وجاءت زيادة حجم القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين مدعومة بالارتفاع في القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، حيث بلغت 17,07 مليار دينار بنهاية أغسطس، بزيادة خلال 8 أشهر بقيمة 527 مليون دينار وبنسبة 3,2٪ مقارنة بـ16,54 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024. وفي المقابل، تراجعت التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة بالكويت منذ بداية العام حتى أغسطس بنحو 12 مليون دينار، أي بنسبة 0,6٪ لتصل إلى 2,06 مليار دينار مقارنة بـ2,07 مليار دينار في ديسمبر الماضي، فيما بلغ إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية 19,8 مليار دينار بنهاية أغسطس، مرتفعا خلال أول 8 أشهر بواقع 484 مليون دينار وبنسبة نمو 2,5٪ مقارنة بـ19,32 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

وأظهرت البيانات زيادة القروض الموجهة لشراء الأوراق المالية خلال الفترة من يناير حتى أغسطس 2025 لتسجل مستوى 4,5 مليارات دينار بنهاية أغسطس، مقارنة بـ3,8 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو 18,5٪ وبقيمة 701 مليون دينار. كما بلغ إجمالي التسهيلات المقدمة لقطاع النفط والغاز منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس 2,51 مليار دينار، مقارنة بـ2,46 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو 2,1٪ وبقيمة 53 مليون دينار، فيما سجلت القروض الممنوحة للبنوك ارتفاعا ملحوظا منذ بداية العام لتصل إلى 4,62 مليارات دينار بنهاية أغسطس، مقارنة بـ3,41 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو 35,2٪ وبقيمة 1,2 مليار دينار.

وعلى صعيد الودائع، أظهرت بيانات «المركزي» عن ارتفاع الودائع لدى البنوك من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة من يناير حتى أغسطس الماضيين لتبلغ مستوى قياسيا جديدا عند 57,77 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية 2024 والبالغة 53,82 مليار دينار، وبارتفاع قيمته 3,94 مليارات دينار وبنسبة ارتفاع 7,33٪. وعلى أساس سنوي، ارتفعت الودائع لدى البنوك من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال الثماني أشهر الأولى من 2025، بقيمة 4,46 مليارات دينار، وبنسبة نمو 8,37٪، مقارنة بـ53,3 مليار دينار بنهاية أغسطس 2024.

وعلى أساس شهري، ارتفعت القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال الشهر الماضي، بقيمة 1,1 مليار دينار، وبنسبة نمو 1,9٪، مقارنة بـ56,66 مليار دينار بنهاية يوليو 2025.

وتفصيلا، زادت الودائع لدى البنوك من قبل المقيمين خلال أول 8 أشهر من العام الحالي لتسجل مستوى 52,45 مليار دينار بنهاية أغسطس بنمو 3,87٪ وبقيمة 1,95 مليار دينار مقارنة بـ50,49 مليار دينار في ديسمبر الماضي.

فيما ارتفعت الودائع لدى البنوك من قبل الغير مقيمين منذ بداية العام وحتى أغسطس الماضي لتصل إلى مستوى 5,31 مليارات دينار بنمو نسبته 59,8٪ وبقيمة 1,99 مليار دينار مقارنة بـ3,32 مليارات دينار في ديسمبر 2024.

وأظهرت البيانات إلى أن ارتفاع الودائع لدى البنوك من قبل المقيمين وغير المقيمين، منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس الماضي، جاء مدفوعا بزيادة ودائع القطاع الخاص بالدينار لتصل إلى 39,06 مليار دينار مقارنة بـ37,62 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وبنسبة زيادة بلغت 3,8٪ وبقيمة 1,44 مليار دينار.

وأشارت البيانات، زيادة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنهاية أغسطس الماضي بقيمة 1,6 مليار دينار ليصل رصيد الودائع بالعملات الأجنبية إلى 5,6 مليارات دينار، مقارنة بـ4 مليارات دينار بنهاية ديسمبر وبنمو نسبته 39,7٪.

فيما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية خلال الثماني أشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى 8,55 مليارات دينار مقارنة بـ7,1 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي بقيمة ارتفاع 1,44 مليار دينار وبنسبة نمو 20,35٪.

وكشفت بيانات «المركزي» إلى تراجع الودائع الحكومية منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس الماضي لتصل إلى 4,54 مليار دينار مقارنة بـ5,08 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي وبنسبة تراجع بلغت 10,6٪ وبقيمة 539 مليون دينار.

من جهة ثانية، سجلت قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية للكويت في ختام شهر أغسطس الماضي ما قيمته 13,05 مليار دينار مقابل 14,50 مليار دينار في نهاية شهر أغسطس 2024، بتراجع سنوي 10٪، وانخفضت الأصول الاحتياطية 1,66٪ قياسا بمستواها في يوليو 2025 البالغ 13,27 مليار دينار، وقياسا بمستوى الأصول الاحتياطية الرسمية في ختام ديسمبر 2024 البالغة 13,69 مليار دينار، فقد تراجعت الأصول 4,67٪.

ويقصد بـ«غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، والشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة، بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها.

820,9 مليون دينار تمويلات البنوك للواردات

أظهرت بيانات «المركزي» ارتفاع قيمة التمويل المقدم من البنوك المحلية للواردات في ختام شهر أغسطس 2025 بواقع 19,25٪ سنويا، فيما انخفضت 0,98٪ على أساس شهري.

وقدمت البنوك تمويلا للواردات في أغسطس المنصرم بقيمة 820,9 مليون دينار، مقابل 688,4 مليون دينار بذات الشهر من عام 2024. وقياسا بمستوى التمويل المقدم من البنوك إلى الواردات البالغ 829 مليون دينار خلال يوليو 2025، فقد انخفض 0,98٪ على أساس شهري.

وحسب نوعية التمويل، تصدر التمويلات بند من خلال أوامر الدفع الأخرى باقي التمويلات بقيمة 499,3 مليون دينار، بنمو سنوي 5,56٪، وتراجع شهري 17,78٪. وسجل التمويل المقدم للاعتمادات المستدينة 300,1 مليون دينار ـ أعلى مستوى منذ يناير 2023 ـ بزيادة 131,56٪ سنويا و57,37٪ شهريا. ولفتت الإحصائية إلى تراجع التمويل المقدم عبر بند بوالص التحصيل في أغسطس الماضي بنسبة 28,57٪ سنويا و30,87٪ شهريا عند 21,5 مليون دينار.

أحجام التداول تخطت 3 مليارات سهم بارتفاع الإقبال على الأسهم المتوسطة والصغيرة

زخم بورصة الكويت مستمر.. والسيولة الأسبوعية تقفز إلى 600 مليون دينار

شريف حمدي

تسير بورصة الكويت حاليا في مسار إيجابي يعكس حالة من الثقة المتنامية بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وهو ما يتجلى في توقعات متفائلة تجاه نتائج الربع الثالث من العام الحالي، هذه التوقعات تستند إلى ما كشف عنه خلال النصف الأول من العام، وتأتي امتدادا للأداء القوي الذي حققته البنوك والشركات من نتائج سنوية خلال العام الماضي.

أبرز ما يعزز هذه الثقة هو ارتفاع السيولة في السوق إلى مستويات تتجاوز 100 مليون دينار بشكل شبه مستمر، وهو ما يعكس إقبالا واضحا على الأسهم المتوسطة والصغيرة في السوق الرئيسي، إلى جانب الأسهم القيادية في السوق الأول، ويكشف هذا التوجه عن قناعة المستثمرين بوجود فرص استثمارية ذات عوائد مجزية، مع فارق جوهري بين طبيعة الاستثمار في الأسهم الصغيرة سريعة الحركة، وبين الاستثمار طويل الأمد في الأسهم القيادية.

كما أن ارتفاع معدلات السيولة يترجم استعداد المستثمرين لإعادة بناء مراكزهم الاستثمارية في ضوء النتائج المرتقبة للربع الثالث، والتي ستحدد بدرجة كبيرة ملامح النتائج السنوية للبنوك والشركات.

وعلى صعيد الأداء الأسبوعي، ارتفعت السيولة في سوق الأسهم إلى 600 مليون دينار بمتوسط يومي 120 مليون دينار، مقارنة بـ 540 مليون دينار بمتوسط يومي 108 ملايين دينار في الأسبوع السابق، أي بزيادة 11٪، وهذا التحسن جاء منسجما مع قرار بنك الكويت المركزي بخفض سعر الفائدة إلى 3,57٪ الأسبوع الماضي، حيث إن العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وحجم الإيداعات البنكية دفعت جزءا من السيولة إلى أسواق المال بحثا عن عوائد أعلى مع مراعاة المخاطر المحسوبة.

وتركزت التحركات الاستثمارية بشكل أساسي على الأسهم القيادية، لاسيما أسهم البنوك مثل «بيت التمويل»، «الوطني»، «الدولي»، و«الخليج»، التي انعكست على ارتفاع مؤشر القطاع الوزني، كما برزت أسهم في قطاعات الاتصالات والعقار والخدمات المالية، إلى جانب أسهم متوسطة وصغيرة استقطبت سيولة لافتة مثل «جي إف إتش»، «الأولى»، «م. أعمال»، و«ع. عقارية».

أما القيمة السوقية فقد تراجعت بنهاية الأسبوع بمقدار 210 ملايين دينار بنسبة 0,4٪ لتستقر عند 52,50 مليار دينار مقارنة بـ 52,71 مليار دينار في الأسبوع السابق. ورغم هذا التراجع الأسبوعي، فإن السوق سجل يوم الثلاثاء مستوى قياسيا جديدا بتجاوز القيمة الإجمالية حاجز 53 مليار دينار لأول مرة منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، وهذا التراجع يعزى بالأساس إلى عمليات جني أرباح في جلستي الأربعاء والخميس على الأسهم التي شهدت ارتفاعات سابقة، فيما تبقى التوقعات الإيجابية قائمة بتحقيق مستويات تاريخية جديدة مدعومة بالعوامل الأساسية التي تميز السوق الكويتي.

كذلك ارتفعت كميات التداول بنسبة 32٪ لتبلغ 3,058 مليارات سهم مقابل 2,331 مليار سهم في الأسبوع السابق، ما يعكس عمق النشاط الاستثماري وتوسع قاعدة المتعاملين.

وعلى مستوى المؤشرات، أظهر السوق تباينا في الأداء، إذ تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,7٪ فاقدا 70 نقطة ليغلق عند 9365 نقطة مقابل 9435 نقطة الأسبوع الماضي، في حين ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,7٪ محققا 61 نقطة ليصل إلى 8162 نقطة مقارنة بـ 8101 نقطة. أما مؤشر السوق العام فتراجع بنسبة 0,4٪ بخسارة 42 نقطة مسجلا 8778 نقطة مقابل 8820 نقطة في الأسبوع السابق.

من جانب آخر، أظهرت البيانات الرسمية للبورصة أن ملكيات الأجانب في أسهم السوق الأول حافظت على مستوياتها فوق 7 مليارات دينار رغم النزعة البيعية، حيث بلغت قيمتها 7,05 مليارات دينار بتاريخ 24 الجاري. وشهدت فترة المقارنة تراجع نسب التملك في 15 شركة، مقابل زيادتها في 7 شركات واستقرارها في 11 شركة.

عند 3756,29 دولاراً وسط إقبال على الملاذ الآمن وترقب بيانات أميركية

الذهب يواصل تسجيل الارتفاعات القياسية

وكالات: صعدت أسعار الذهب أمس، إذ عزز التوتر الجيوسياسي والاقتصادي الطلب على أصول الملاذ الآمن، في الوقت الذي يترقب فيه المستثمرون بيانات اقتصادية أميركية مهمة للحصول على مزيد من المؤشرات حول مسار السياسة النقدية الذي يمكن أن يتبعه مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,6٪ إلى 3756,29 دولارا للأونصة بعد أن سجل أعلى مستوى له على الإطلاق عند 3790,82 دولارا يوم الثلاثاء الماضي.

وصعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر 0,5٪ إلى 3787 دولارا.

ويترقب المستثمرون تقرير مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة، وهو مقياس التضخم المفضل لدى البنك المركزي، والذي يصدر اليوم (الجمعة) للحصول على مزيد من المؤشرات حول أسعار الفائدة.

ووفقا لاستطلاع أجرته رويترز، من المتوقع أن يظهر التقرير ارتفاعا 0,3٪ في أغسطس/آب على أساس شهري و2,7٪ على أساس سنوي.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 0,2٪ إلى 44,76 دولارا للأونصة، وزاد البلاتين 2٪ إلى 1501,69 دولار، وصعد البلاديوم 2٪ إلى 1501,69 دولار.

بمعدل سنوي بلغ 3,8٪ للفترة من أبريل إلى يونيو الماضيين

نمو يفوق التوقعات للاقتصاد الأميركي

وكالات: أعلنت الحكومة الأميركية أن اقتصاد البلاد نما بمعدل سنوي بلغ 3,8٪ خلال الفترة من أبريل إلى يونيو الماضيين، في مراجعة صعودية كبيرة لتقديراتها السابقة بشأن الربع الثاني.

وأوضحت وزارة التجارة الأميركية، أن الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس إجمالي السلع والخدمات المنتجة، انتعش بقوة بعد انكماش بنسبة 0,6٪ خلال الربع الأول جاء نتيجة تداعيات الحروب التجارية التي يخوضها الرئيس دونالد ترامب. وكانت الوزارة قد قدرت في السابق أن النمو للربع الثاني بلغ 3,3٪.

ويعزى التراجع في الربع الأول، وهو الأول منذ 3 سنوات، أساسا إلى قفزة في الواردات، التي تخصم من حساب الناتج المحلي الإجمالي، إذ سارعت الشركات إلى استيراد السلع الأجنبية قبل تطبيق الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترمب. لكن هذا الاتجاه انعكس في الربع الثاني، حيث تراجعت الواردات بنسبة 29,3٪، مما أضاف أكثر من 5 نقاط مئوية إلى نمو الفترة. كذلك ارتفع إنفاق المستهلكين بنسبة 2,5 في المائة، مقارنة مع 0,6٪ خلال الربع الأول، وبفارق كبير عن التقديرات السابقة البالغة 1,6٪.

وأظهرت مراجعات وزارة العمل هذا الشهر أن الاقتصاد أوجد 911 ألف وظيفة أقل مما أعلن سابقا خلال العام المنتهي في مارس، مما يعني أن متوسط التوظيف الشهري بلغ أقل من 71 ألف وظيفة بدلا من 147 ألفا كما كان مقدرا. ومنذ مارس، تراجع الزخم أكثر ليسجل متوسط 53 ألف وظيفة جديدة شهريا.